Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 4, Issue 3 (2025) • P: 33 - 24
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

Literary Taste Between Al-Qadi Al-Jurjani and Abdul-Qahir Al-Jurjani: A Comparative Study

Mr. Mūsā Hādī Al-Fayfī

College of Arts and Humanities | Jazan University | KSA

Received: 16/05/2025

Revised: 26/05/2025

Accepted: 15/06/2025

Published: 15/09/2025

* Corresponding author: 123123za123@gmail.com

Citation: Al-Fayfi, M. H. (2025). Literary Taste Between Al-Qadi Al-Jurjani and Abdul-Qahir Al-Jurjani: A Comparative Study. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 4*(3), 24 – 33. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E180525

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Literary taste in the sources of rhetorical and critical heritage is considered one of the standards of literary criticism and a tool for receiving and judging literary discourse. The uses of literary taste varied in these sources, and scholars' positions differed in both application and theory, which the researcher seeks to clarify in this study through a comparison between what was proposed regarding literary taste by: Judge Ali bin Abdul Aziz Al-Jurjani in his book (Mediation Between Al-Mutanabbi and His Opponents), and Imam Abdul-Qahir bin Abdul-Rahman Al-Jurjani in his two books (Secrets of Rhetoric and Evidence of Inimitability).

The researcher will rely on the comparative approach to identify similarities and differences, describing their manifestations, monitoring their causes, and their possible implications.

The researcher found that literary taste represents a critical methodology in reading and judging literary texts for both authors under comparison. Because they acknowledge the variation in recipients' tastes, they sought to establish conditions for taste that is considered valid in critical judgment, most of which revolve around the critic's qualifications. Abdul-Qahir was distinguished by his call for the necessity of justifying critical judgments with taste-based references and his commitment to applying this in most of his proposals, unlike the approach of Al-Qadi Al-Jurjani, which was based on not justifying taste judgments in much of his work.

Thanks to Abdul-Qahir's approach based on justifying taste judgments, the study of literary discourse moved from subjectivity to objectivity, and from impressionism to scientific methodology.

Keywords: Literary taste, Critical taste, Taste judgments, Taste justification.

الذوق الأدبي بين القاضي الجرجاني وعبد القاهر الجرجاني: دراسة مقارنة

أ. موسى بن هادي الفيفي

كلية الفنون والعلوم الإنسانية | جامعة جازان | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يعد الذوق الأدبي في مصادر التراث البلاغي والنقدي واحدا من مقاييس النقد الأدبي وأداة من أدوات تلقي الخطاب الأدبي والحكم عليه. وقد تنوعت استعمالات الذوق الأدبي في تلك المصادر، واختلفت مواقف العلماء منه تطبيقا وتنظيرا، وهو ما يسعى الباحث لاستجلائه في هذه الدراسة من خلال المقارنة بين ما طرحه بخصوص الذوق الأدبي كلٌّ من: القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، والإمام عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني في كتابيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز).

وسيعتمد الباحث في رصد ذلك ومعالجته المنهج المقارن للوقوف على مواطن الشبه والاختلاف وصفا لمظاهرها ورصدا لأسبابها وما يمكن أن يترتب عنها.

وقد تبين للباحث أن الذوق الأدبي يمثل منهجا نقديا في قراءة النصوص الأدبية والحكم عليها لدى كل من المؤلفَين موضوع المقارنة، ولأنهما يقران بتفاوت أذواق المتلقين؛ فقد سعيا لوضع شروط للذوق المعتبر في الحكم النقدي تدور أغلبها حول أهليّة الناقد. وقد تميز عبدالقاهر بدعوته إلى ضرورة تعليل الأحكام النقدية ذات المرجعية الذوقية والتزامه تطبيق ذلك في أغلب طرحه بعكس منهج القاضي الجرجاني القائم على عدم تعليل الأحكام الذوقية في كثير من طرحه.

وبفضل منهج عبدالقاهر القائم على تعليل الأحكام الذوقية انتقلت دراسة الخطاب الأدبي من الذاتية إلى الموضوعية، ومن الانطباعية إلى العلمية.

الكلمات المفتاحية: الذوق الأدبي، الذوق النقدي، الأحكام الذوقية، تعليل الذوق.

المقدمة:

حظي الذوق الأدبي بعناية دارسي الخطاب الأدبي ومنظريه قديما وحديثا، بوصفه واحدا من أبرز الأدوات النقدية التي يعتمدها الناقد في قراءته للخطاب الأدبي وإصدار الحكم عليه. ولمعرفة مكانة الذوق الأدبي في الدرس النقدي القديم يأتي هذا البحث لاستقراء مفهوم الذوق الأدبي وتطبيقاته لدى عالمين كبيرين من علماء التراث البلاغي والنقدي، يمثلان مرحلتهما النقدية والمعرفية أفضل تمثيل، وهما القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت: 392هـ) في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، وعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت: 474هـ) في كتابيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز).

وتنقسم الدراسة في هذا البحث إلى أربعة مباحث، الأول: الذوق الأدبي ـ المصطلح والمفهوم، والثاني: الذوق الأدبي لدى القاضي الجرجاني تنظيرا وتطبيقا، والثالث: الذوق الأدبي لدى عبدالقاهر الجرجاني تنظيرا وتطبيقا، والرابع: الموازنة بين طرح الجرجانيين ومواقفهما من مسائل الذوق الأدبي.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث فيما اطلع عليه دراسة تقارن بين الذوق الأدبي لدى كل من القاضي الجرجاني وعبدالقاهر الجرجاني، ولكن هناك عدد من الدراسات تناولت الذوق الأدبي بصفة عامة في النقد القديم، أو لدى أحد هذين العالِمين بصفة خاصة، أبرزها:

- مفهوم الذوق في البلاغة العربية من عبدالقاهر الجرجاني إلى السكاكي: إبراهيم أحمد حسن سليمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عَمّان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،1994م.
- جماليات الذوق: الظرف والرونق عند الكسندر بوب والقاضي الجرجاني: محمد محمود الخزعلي، الأردن: مجلة المنارة للبحوث والدراسات (جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي)، مج18، ع4، 2011م.
- الذوق الأدبي والنقد الانطباعي بين النقد القديم والنقد الحديث: نبيل خالد أبو علي ـ معاذ محمد الحلفي، فلسطين ـ غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية (الجامعة الإسلامية بغزة - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا)، مج26، ع1، 2018م.

وكل واحدة من هذه الدراسات تناولت الذوق الأدبي لدى أحد الجرجانيين دون الآخر، ولم تسع لإجراء مقارنة بينهما، وهي وإن تقاطع بعضها مع هذا البحث في مسائل منه؛ فإنها لا تتفق معه في الفكرة والهدف والنتائج.

أهداف البحث وإشكالياته:

يهدف الدارس في هذا البحث إلى الكشف عن تطور مفهوم الذوق الأدبي في التراث البلاغي والنقدي من خلال الموازنة بين ما طرحه الجرجانيان، محاولا الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما المقصود بالذوق الأدبي؟ وكيف تعامل كل من القاضي الجرجاني وعبدالقاهر الجرجاني معه؟ وما أوجه الاتفاق والاختلاف بين نظرتيهما لهذا المفهوم تنظيرا وتطبيقا؟

ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات يخلص البحث لاكتشاف أثر المنهج العلمي في استعمال هذه الأداة النقدية، وأثر التطور المعرفي في تطور استعمال الأدوات النقدية. وذلك لاختلاف المنهج البحثي في منجزي الجرجانيين، وتأخر زمن عبدالقاهر عن زمن القاضي ببضعة عقود.

منهج البحث:

يحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال المنهج المقارن بالنظر في ما تعلق بالذوق الأدبي في منجزي الجرجانيين، والموازنة بينهما للوقوف على ما يُعد نقاط شبه أو خلاف سيعمد الباحث إلى استكناه ظواهرها وأسبابها وما ترتب عنها من نتائج.

المبحث الأول: الذوق الأدبي. المصطلح والمفهوم

الذوق مصدر للفعل الثلاثي (ذَاق) الدال على اختبار الطَّعام يقال: ذاق الطَّعام؛ إذا "اختبر طعمه"، وعلى التجريب فيقال ذاقَ الرامي القوسَ؛ إذا "جَذَبَ وتَرَها اخْتباراً" (الفيروز آبادي، 2005، 885)، وعلى الإحساس كقولهم: "ذاقَ الرَّجُلُ عُسَيْلَةَ المرأَة إذا أَوْلَج فيها حَتَّى خَبر طِيب جِماعها" (ابن منظور، 1994، 10/ 112)، واستخدمت مجازا في قولهم: "هو حسن الذوق للشعر إذا كان مطبوعاً عليه" (الزمخشري، 1998، 1/ 320)، وهذا الاستخدام يقتضي الدلالتين معا (التجريب والإحساس)، فلا يتكوّن الذوق للشاعر إلا بناء على معرفة وتجريب، وعلى إحساس يجده تجاه الشعر ينبئه عن حسنه من عدمه، وجميع هذه الاستعمالات تجعل من الذوق وسيلة لمعرفة حقيقة الشيء سواء أكانت تلك المعرفة مقصودة لِذَاتِها، أم مقصودة لغيرها كالحكم على الشيء.

وقد تطورت دلالة هذا المصطلح في الموروث البلاغي والنقدي، حيث استخدم للدلالة على الإحساس باستقامة الوزن في الخطاب الشعري عند ابن طباطبا العلوي (ت 322هـ) فقال: " فَمَنْ صَحَّ طَبْعُهُ وذَوْقُهُ لم يَحْتَجْ إِلَى الاستعانَةِ على نَظْمِ الشِّعر بالعَرُوض الَّتِي هِيَ مِيزَانه،

وَمن اضطَرَب عَلَيْهِ الذَّوقُ لم يَسْتَغْنِ عَن تَصْحيحهِ وتَقْويمهِ بمَعْرِفةِ العَروضِ والحِذْقِ بهَا" (ابن طباطبا العلوي، 1985، 5)، وكذلك عند ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) في كتابه سر الفصاحة (ابن سنان الخفاجي، 1982، 96 و192و287).

ثم تجاوز مفهوم هذا المصطلح الدلالة المختصة بإدراك استقامة وزن الشعر وخطله للدلالة على حصول اللِّسَان على ملكة البلاغة، وفي ذلك يقول ابن خلدون (ت 808هـ): "اعلم أنّ لفظة الذّوق يتداولها المعتنون بفنون البيان، ومعناها: حصول ملكة البلاغة للّسان" (ابن خلدون، 1992، 3/ 212 .213)، ولكن سياق كلامه يشير إلى اختصاص الذوق بمنتج الخطاب الأدبي دون متلقيه.

إن ربط أولئك العلماء دلالة مصطلح (الذوق) بمنتج الخطاب الأدبي كان بوصف منتج الخطاب الناقدَ الأول لخطابه، المميز لمظاهر الحسن والضعف فيه، ولذلك نجد السكاكي (ت 626هـ) يتعامل مع هذا المصطلح باعتباره أداة للتلقي، فقال: "ومُدْرَكُ الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العِلْمين" (السكاكي، 1987، 359)، فجعل الذوق مفهوما يحيل على القدرة على تمييز مواطن الحسن وإدراك مواطن الإعجاز، وأنه يكتسب من طول خدمة علوم البلاغة.

والسكاكي في نصه السابق يقترب من نظرة بعض الدارسين حديثا للذوق النقدي، حيث عرفوه بأنه: "الاستعداد الفطري المكتسب الذي به نقْدِر على تقدير الجمال والاستمتاع به، ومحاكاته بقدر ما نستطيع في أعمالنا وأقوالنا وأفكارنا" (الشايب، 1994، 121)، وأنه: "قوة إدراكية لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام ومحاسنه الخفية" (صليبا، 1982، 1/ 597). فكلاهما (السكاكي والمحدثون) ينظرون للذوق بوصفه أداة لتمييز مواطن الحسن في الخطاب الأدبي، ومنهجا للتعامل مع الخطاب الأدبي سواء من منتجه أو متلقيه، وأنه يكتسب وينمَّى. وهذه المواصفات الثلاث نجدها حاضرة في فهم الجرجانيين وإن اختلفت مصطلحاتهم في التعبير عنها، ولكن شواهدها حاضرة في منجزيهما وهو ما ستبينه الدراسة في هذا البحث.

وقد رأى بعض الدارسين المتأخرين أن الذوق الأدبي مختص بمنتج الخطاب دون متلقيه، والذوق النقدي مختص بمتلقي الخطاب وناقده (أبو علي، ن. خ. والحلفي، م. م.، 2018، 88)، وهو رأي مقبول، ولكن لا مشاحة في الاصطلاح؛ فإضافة الذوق للأدب (الذوق الأدبي) من باب التخصيص، لتمييزه عن الذوق الأخلاقي والذوق الحضاري وغيرهما...، أما إضافته للنقد (الذوق النقدي) فيجعل الذوق مختصا بالممارسة النقدية، ومع هذا فقد اختارت الدراسة التسمية الأوسع (الذوق الأدبي) لتشمل كل ما يتصل بالخطاب الأدبي من ملاحظات منتجه ومتلقيه، وهو ما يتسق مع الطرح التراثي الذي يضيف الذوق لمنتج الخطاب الأدبي تارة، ولمتلقيه تارة أخرى.

المبحث الثاني: الذوق الأدبي لدى القاضي الجرجاني تنظيرا وتطبيقا

استعمل القاضي الجرجاني كثيرا من المصطلحات للدلالة على الذوق (الخزعلي، 2011، 247) ومن تلك المصطلحات مصطلح الطبع، الذي استعمله مقرونا بالذوق وكأنه مرادف له في الدلالة، وذلك في حديثه عن أنواع عيوب الشعر وطرائق معرفتها، حيث قال: **"وأظهر من هذا ما عرض له ذلك من قِبَل الوزن والذوق، فإن العامي قد يميّز بذوقه الأعاريض والأضرُب، ويفصِل بطبعه بين الأجناس والأبحُر، ويظهر له الانكسار البيّن، والزِّحاف السائغ"** (الجرجاني، 1966، 413)، ففي هذا النص استعمل مصطلحي الذوق والطبع للدلالة على الإحساس باستقامة الوزن في الخطاب الشعري، وجعلهما أداتين من أدوات المتلقي، وهذا الاستعمال يوافق استعمال ابن طباطبا وابن سنان الذي سبقت الإشارة له.

وفي موضع آخر يستعمل القاضي مصطلح الطبع منفردا للدلالة على الذوق، وذلك في قوله: **"إن الشعر علمٌ من علوم العرب يشترك فيه الطبعُ والرّواية والذكاء، ثم تكون الدُّرْبَة مادةً له.... فمن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن المبرّز"** (الجرجاني، 1966، 15)، فاستعمل هنا مصطلح الطبع بمعنى الذوق، وجعله شرطا من شروط إنتاج الخطاب الشعري الجيّد، وأداة من أدوات منتج الخطاب، والطبع الذي يرى حاجة الشاعر له هو الطبع الذي اكتسب عددا من المهارات تجعله يميز جيّد الشعر من رديئه، وفي ذلك يقول: **"ولستُ أعني بهذا كلّ طبْع، بل المهذّب الذي قد صقله الأدب، وشحذَتْه الرّواية، وجلَتْه الفِطنة، وأُلْهِمَ الفصل بين الرديء والجيد، وتصوّرَ أمثلة الحسن والقبح"** (الجرجاني، 1966، 25).

وبهذا يكون مفهوم الطبع لدى القاضي الجرجاني قدرةً تُعرف بها مواطن الحسن والخطل، تكتسب وتنمّى، وهذه القدرة ليست مختصة بمنتج الخطاب وحده، بل هي أداة من أدوات التلقي، يستعملها الناقد لإصدار حكمه، وربما عرض لها ما أفسدها ومن العلل المفسدة لها العصبية، التي وصفها بقوله: **"غير أن العصبية ربما كدّرتْ صفو الطبع، وفلّت حدّ الذهن، ولبّستِ العلم بالشك، وحسّنت للمُنصف الميل.. "** (الجرجاني، 1966، 414)، وهذا ما يجعلنا مطمئنين إلى أن مفهوم الذوق كان حاضرا في وعي القاضي الجرجاني، وإن كان مصطلحه غير مستقر لديه، فهو يكتفي بوصفه بكلمة أو التعبير عنه بمصطلح آخر يدل عليه، رغم أن تلك المصطلحات لم يكن استعماله لها خالصا للدلالة على الذوق، بل نجده يستعملها لدلالات أخرى.

وإذا تجاوزنا الجانب النظري من طرح القاضي الجرجاني في مسألة الذوق إلى الجانب التطبيقي؛ فإنا نجد الذوق الأدبي في منجزه من أبرز الأدوات النقدية التي واجه بها الخطاب الأدبي، شأنه في ذلك شأن جميع دارسي الخطاب الأدبي قديما الذين اهتموا بالذوق واستعملوه في نقد الخطاب الأدبي وتمييز جيده من رديئه (مطلوب، 1989، 1/ 488)، فقد كان في كتابه .كما يصفه أحد الدارسين ."يعتمد اعتمادا كبيرا في

تقديره للعمل الأدبي على ما يحدثه هذا الأثر في النفس" (طلب، 1985، 63)، ولا شك أن تقدير الأثر النفسي للعمل الأدبي هو أمر خاضع لذوق المتلقي، فهو يجعل من الأثر الإيجابي الذي يحدثه الخطاب في نفس المتلقي مناطا للحكم عليه، ومن ذلك تعقيبه على مقطوعات شعرية للبحتري أوردها شواهد على السهل الممتنع من الشعر، حيث عقّب عليها بقوله: **"ثم انظر: هل تجدُ معنى مبتذلاً ولفظاً مشتهراً مستعملاً! وهل ترى صنعة و إبداعاً، أو تدقيقاً أو إغراباً! ثم تأمّل كيف تجد نفسك عند إنشاده، وتفقّدْ ما يتداخُلك من الارتياح، ويستخفّك من الطرب إذا سمعته"** (الجرجاني، 1966، 27).

فبعد أن استعرض القاضي الجرجاني عددا من العناصر الفنية التي اشتمل عليها ذلك الخطاب الشعري كحسن تخير اللفظ وسهولة البناء... تحدث عن الأثر النفسي للخطاب فأكسب النقد بُعدا إنسانيا ونفسيا (خروبي ، 2013، 115)؛ إذ انتقل للتدليل على حسن الخطاب وتميزه ببيان مدى تأثيره في نفس متلقيه، وهو تأثير مرجعيته ذوق المتلقي، وإحساسه النفسي بمواطن الجمال في الخطاب.

إن تقديم القاضي ذِكْرَ العناصر الفنية التي وُفقّ منتج الخطاب في توظيفها التوظيف المناسب، ثم إتباعها بالحديث عن تأثير الخطاب في متلقيه؛ يشير إلى أنه يرى تلك العناصر هي السبب الأول في إحداث ذلك الأثر، وأن الحكم على جودة الخطاب وتميزه يجب أن يخضع لعدد من المقاييس الفنية، وأن الاحتكام إلى ذوق المتلقي لا يكون إلا بعد خضوع الخطاب لتلك المقاييس، وربما يحقق الخطاب الشعري المعايير الفنية ولكنه يخفق في إحداث موضع قبول له في نفس متلقيه، وإلى ذلك أشار القاضي بقوله: "**وقد يكون الشيء متقَناً مُحكماً، ولا يكون حُلواً مقبولاً"** (الجرجاني، 1966، 100).

وقد جعل القاضي ذوق المتلقي معيارا وحيدا للحكم على بعض الأساليب الأدبية، ومن ذلك الحكم على الاستعارة بالإفراط والمبالغة والإحسان والإساءة والتقصير والإصابة، حيث قال: **"وأكثرُهذا الصنف من الباب الذي قدمت لك القول فيه، و أقمت لك الشواهد عليه، وأعلمتك أنه يميَّزبقبول النفس ونفورها، وينتقد بسكون القلب ونبوّه"** (الجرجاني، 1966، 429)، وجعله في بعض المواضع عاما يشمل كافة أنواع الخطاب وأجناسه، وفي ذلك يقول: **"وإنما الكلام أصواتٌ محلُّها من الأسماع محلُّ النواظر من الأبصار.... كذلك الكلام: منثوره ومنظومه، ومجمَلُه ومفصّله؛ تجد منه المُحكَم الوثيق والجزل القوي، والمصنّع المُحكم، والمنمّق الموشّح؛ قد هُذِّب كل التّهذيب.....، حتى احتمى ببراءته عن المعائِب، واحتَجَر بصحّته عن المطاعن، ثم تجد لفؤادِك عنه نَبوة؛ وترى بينه وبين ضميرك فجوة؛ فإن خلُص إليهما فبأن يُسهِّل بعضُ الوسائل إذنه، ويمهد عندهما حاله؛ فأما بنفسه وجوهرِه، وبمكانه وموقعه، فلا."** (الجرجاني، 1966، 412)، وهذا يكشف مكانة الذوق عنده، فهو ليس مرجعا يحتكم إليه عند تساوي الحجج وتقاربها، بل هو مرجعية المتلقي الناقد، التي تفُوق غيرها من المرجعيات الأخرى إذا سلم الكلام من الخطأ الظاهر.

فالذوق لدى القاضي الجرجاني ـ بحسب المفهوم من أقواله وممارسته النقدية ـ أداة من أدوات الناقد في تلقي الخطاب الشعري والحكم عليه التي تكتسب من الرواية أولا ومن الدراية ثانيا، ومن أمور الدراية الذوق الذي يعده موهبة فطرية يحتاج **"إلى دقّة الفطنة، وصفاء القريحة، ولُطف الفكر، وبعد الغوص، ومِلاك ذلك كله وتمامُه الجامع له والزّمام عليه: صحّة الطبع، وإدمان الرياضة.."** (الجرجاني، 1966، 413)، وذلك ليكون حكمه صحيحا وتخيّرُه صائبا، فالنقد المبني على هذه الأداة النقدية هو أعلى المهارات النقدية، حيث يتجاوز درجة الحكم النقدي المبني على المظهر اللغوي والإيقاعي للخطاب الشعري.

ورغم أن القاضي الجرجاني يعد من "أكثر النقاد اعتماداً على الذوق الأدبي في عملية النقد والتقويم والحكم" (عطية، 2008، 634)؛ فقد أحسّ في محاجَّته مع خصوم المتنبي أن تعليق الأحكام على الذوق موطن خلاف مستمر لاختلاف طبائع المتلقين وتفاوت معارفهم، فحاول أن يجعل الحكم المعتمد على الذوق مقبولا من بعض النقاد دون بعض؛ فوصفه بأنه **"باب يضيق مجالُ الحجةِ فيه، ويصعبُ وصولُ البرهان إليه. و إنما مدارُه على استشهاد القرائح الصافية، والطبائعِ السليمة التي طالت مُمارستُها للشعر، فحذقَت نقدَه، و أثبتت عياره.....، ولكُلِّ صناعة أهلٌ يُرجع إليهم في خصائصها، ويُستَظهر بمعرفتهم عند اشتباه أحوالها"** (الجرجاني، 1966، 99)، فبين أن الحكم الناتج عن الذوق لا يقبل إلا من ذوي الاختصاص. وليؤكد ذلك ذيل كلامه السابق بالفقرة الأخيرة منه التي هي قول مشهور عن ابن سلّام الجمحي (ت 231هـ) (الجمحي، ت.د، 1/ 5)، وهو ما ظل يؤكده في مواضع مختلفة من كتابه، واصفا ذوق العلماء بصحّة الطبع، والطبع المهذّب (الجرجاني، 1966، 25 و413).

وبما أن الذوق ميل نفسي وإدراك قلبي؛ فقد أثار القاضي الجرجاني مسألة تتعلق بذلك، ألا وهي إمكانية تعليل الذوق، حين أورد قصة دارت بينه وبين رجل من أصحابه ادعى أن أبا الطيب أبعد في العلاقة بين طرفي الاستعارة في بعض استعاراته، فرد عليه القاضي بوجود استعارات لدى المتقدمين من الشعراء مشابهة لاستعارات المتنبي، فأجاب صاحبه أنه يجد بين استعارات المتنبي واستعارات أولئك المتقدمين بوْناً شاسعا وفصلاً جليّا ثم أعقب صاحبُ القاضي ذلك الحكم الذوقي بقوله: **"وربما قصر اللسانُ عن مُجاراة الخاطر، ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس"** (الجرجاني، 1966، 430)، وكأن القاضي استحسن ذلك الرأي الذي يقول إن بعض الإحساس القلبي يستعصي على التوضيح والوصف، فحاول إيجاد الفرق الذي ذكره صاحبه، وإن كان لا يوافقه في حكمه، وأكد مقولة صاحبه برواية نقلها بسنده عن الإمام الشافعي حين سئل عن مسألة فقال: **"إني لأجد بيانَها في قلبي، ولكن ليس ينطلقُ به لساني"** (الجرجاني، 1966، 430)، ثم علَّق عليها بما يؤكد استحسانه لها.

ولعل استعصاء تعليل الذوق في التفريق بين خطابين أدبيين متماثلين ناتج عن دقة الفرق بين المتشابهين ولطف التمايز بين المتقاربين. وهو ما أدركه إسحاق الموصلي (ت 235هـ)، حينما سأله المعتصم عن شِعرين متقاربين ففضَّل أحدهما على الآخر، فسأله عن سبب التفضيل فقال: "لو تفاوتا لأمكنني التبيين ولكن تقاربا، ففَضْلُ أحدِهما على الآخر مما يشهدُ به الطبع ولا يعبّر عنه اللسان" (الراغب الأصفهاني، 1999، 1/ 822).

ومن صور احتكام القاضي الجرجاني للذوق وتعويله عليه ما قاله بعد تقريره كثرة استعمال الشعراء لعيون الجآذر ونواظر الغزلان في تشبيه عيون النساء، واستعراضه بيتين سلكا فيهما صاحباهما مسلك الشعراء في هذا الباب، حيث قال: **"ومتى جمعت ذلك ثم قرنت إليه قول امرئ القيس.... أو قابلته بقول عديّ بن الرِّقاع.... رأيت إسراع القلب الى هذين البيتين، وتبيّنت قربهما منه؛ والمعنى واحد، وكلاهما خالٍ من الصنعة، بعيدٌ عن البديع"** (الجرجاني، 1966، 31)، فهنا اعتمد الذوق في استحسان تناول الشاعرين لمعنى شائع متداول، وكذلك فعل عند استحسانه وتفضيله قول الشاعر مشبها الخد بالورد:

والوردُ فيه كأنما أور اقُه نُزِعت ورُدَّ مكانهن خدود

حيث علّق على هذا البيت بقوله: "فلم يزد على ذلك التشبيه المجرّد، لكنه كساه هذا اللفظَ الرشيق، فصرت إذا قستَه الى غيره وجدتَ المعنى واحداً، ثم أحسست في نفسك عنده هِزّة، ووجدت طرْبَة تعلم لها أنه انفردَ بفضيلة لم يُنازع فيها" (الجرجاني، 1966، 188)، فجعل الأثر النفسي دليلا على الميزة الشعرية، وليست الميزة سببا في ذلك الأثر، وهذا إعلاء منه لشأن الذوق ومكانته.

ومن تجليات أثر الذوق في أحكامه النقدية؛ تفضيل خطاب شعري على آخر بناء على ذوقه الخاص، كتفضيله أبياتا في الحنين منسوبة لبعض الأعراب على أبيات لأبي تمام في الغزل؛ فبعد أن أورد مقطوعة أبي تمام التي مطلعها:

دعْني وشُربَ الهوى يا شارب الكاسِ فإنني للذي حسيته حاسِي

وذكر أن الحسن فيها لم يخل بيت منه، وعدّها من المختار من غزَله، وأشاد بما حوته من بديع وبما فيها من قوة ومتانة؛ قال: **"ولكنّني ما أظنك تجدُ له من سَورة الطرب، وارتياحِ النفس ما تجده لقول بعض الأعراب:**

أقول لصاحِبِي والعِيسُ تَهْوِي بِنَا بيْن المُنِيفَة فالضِّمَارِ

....

فهو كما تراه بعيد عن الصنعة، فارغ الألفاظ، سهل المأخذ، قريب التناول" (الجرجاني، 1966، 33)، فحاول تعليل هذا الحكم الذوقي الذي فضل فيه خطابا على آخر، إلا أن هذا التعليل يظل تفسيرا لسبب الذوق وبيانا لمرجعيته، التي يجدها في سهولة اللفظ وقرب التناول.

وكما حكَّم القاضي الذوق في الاستحسان دون تعليل فقد فعل الأمر نفسه في الاستكراه، ومن صور ذلك قوله عن شعر أبي الطيب بعد أن امتدح حُسنَ التخلّص والخروج في شعره: **"ولعلك لا تجدُ له تخلّصاً مستكرهاً إلا قوله...."** (الجرجاني، 1966، 154)، ثم أورد نماذج من شعر أبي الطيب تتفق في حكمه عليها بالاستكراه، الذي هو حكم ذوقي يقابل الحكم بالاستحسان، دون أن يعلل أحدا من الحكمين على كثرة ما أورد لهما من نماذج.

وهكذا نجد أن القاضي الجرجاني قد "أعطى للذوق أهمية بالغة في تمييز الكلام الجيد من الرديء" (أبو الرب، 2007، 467)، فكثير من الأحكام النقدية التي اشتمل عليها كتاب الوساطة مبنية على الذوق الأدبي، وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين الذين رأوا أن القاضي كان "أميل إلى المنطق والقياس منه إلى تحكيم الذوق والحس الفني" (مندور، 1996، 307). ونجد ذلك جليا في مقابلته بين النصوص الشعرية التي يحفل بها كتابه، ملحقا إياها أو مقدما لها بتعليقات موجزة تعتمد على ذوقه الخاص، سواء أكان حكمه عليها قبولا أم رفضا، وسواء اقترن الحكم ببيان الأثر النفسي الذي يحدثه النص في متلقيه أم خلا منه، فلم يتجلَّ ميله إلى المنطق والقياس إلا في مواضع دفاعه عن أبي الطيب فيما استدرك عليه من الجانب اللغوي والعقدي، حيث اعتمد على معايير فنية خالصة، ولكن تلك المواضع لا تمثل إلا نسبة قليلة من كتابه، وما كان اعتماده عليها إلا لما تقتضيه طبيعة المحاجّة والدفاع، ولما فرضه عليه نوع الخطاب النقدي من حجاج علمي يجب رده بمثله.

المبحث الثالث: الذوق الأدبي لدى عبدالقاهر الجرجاني تنظيرا وتطبيقا

استعمل عبدالقاهر الجرجاني مصطلح الذوق أكثر من استعمال القاضي له، وتنوعت دلالاته في طرحه، فوافق القاضي في عدد من الاستعمالات، كاستعماله هذا المصطلح للدلالة على الإحساس باستقامة الوزن في الخطاب الشعري في عدد من المواضع (الجرجاني، 1992، 291 و424 و549)، بل نجد كلامه في أحد تلك المواضع يتناص مع كلام القاضي الذي سبق ذكره، حيث قال: **"فَلْيَكُنْ مَنْ هذه صِفتُهُ عندكَ بمنزلةِ مَنْ عَدِمَ الإحساسَ بوزنِ الشِّعر، والذوقِ الذي يُقيمه به، والطَّبعَ الذي يُميّزُ صحيحَه من مكسورِه، ومَزاحِفه من سالِمِه، وما خرجَ مِن البحرِ ممَا لم يَخْرُجُ منهُ"** (الجرجاني، 1992، 291).

وإذا ما تجاوزنا ذلك الاستعمال الذي انسلَّ لعبدالقاهر من تراث القاضي وسابقِيه، وتتبعنا دلالة هذا المصطلح في كتابيه؛ فإنا نجده يستعمله على أنه أداة من أدوات الناقد يميّز بها جيد الخطاب من رديئه، ويعيّن بها العلة التي توجب المزية في الكلام، وفي ذلك يقول: **"واعلمْ أنه لا يصادِفُ القولَ في هذا البابِ موقعاً من السامِعِ، ولا يَجِدُ لديه قَبولاً، حتى يكونَ من أهلِ الذوقِ والمعرفةِ"** (الجرجاني، 1992، 291)، فبين أنه ليس كل متلقٍّ للخطاب مؤهلا لتمييز أنواعه وتقييمها، ما لم يكن يعتمد على أداتين نقديتين، هما: الذوق، والمعرفة بكل ما تحمله اللفظة من دلالة، وجعل الذوق أداة يختص بها متلقي الخطاب دون الإشارة إلى منتجه.

وكثيرا ما يشير إلى تفاوت المتلقين في التمكن من هذه الأداة (الذوق)، لذلك جعل المعوَّل عليه هو **"صحيحُ الذوق"** (الجرجاني، 1992، 303)، ومن **"صحَّ ذوقُه وتمَّتْ أداتُه"** (الجرجاني، 1992، 550)، وهو بهذا يطابق ما قاله القاضي عن الطبع المهذب الذي جعله مناط الحكم الصحيح.

والذوق لدى عبدالقاهر مختص بالخطاب بصفة عامة؛ إذ يسميه في بعض المواضع **"ذَوْق الكلام"** (الجرجاني، 1991، 260) (الجرجاني، 1992، 222)، كما نجده يشير إلى أن الذوق عمل نفسي يقوم على إدراك أمر نفسي؛ وذلك حين نصّ على أن المزايا والفروق التي يقوم النظم عليها أمور خفيّة، ومعان رُوحَانِيّة لا يحيط بمعرفة الفروق بينها إلا من كان **"مُهيَّئا لإدراكها، وتكونَ فيه طبيعةٌ قابلةٌ لها، ويكون له ذوق وقريحة يَجِدُ لهما في نفسه إحساساً بأنَّ مِن شأن هذه الوجوه والفروق أن تَعْرض فيها المزيةُ"** (الجرجاني، 1992، 574).

إن هذه الاستعمالات المتنوعة لمصطلح الذوق، وما اقترن به من مترادفات وإضافات في طرحه، وما تحمله من دلالات بحسب مواضعها؛ يجعلنا نقول بكل ثقة إن عبدالقاهر كان مدركا لدلالة هذا المصطلح، وإن تصوره لمفهومه كان أوسع من تصور القاضي، بل نجده يقترب به لما استقرت عليه دلالته لدى النقاد في العصر الحديث.

وإذا ما تجاوزنا الجانب التنظيري في طرح عبدالقاهر إلى الجانب التطبيقي؛ فإنا نجده قد انطلق في قضية الذوق من أمرين كان لهما الأثر الكبير في طرحه لهذه القضية، وأول هذين الأمرين؛ إدراكه أن متلقي الخطاب تتفاوت درجاتهم في تمييزه ومعرفة وجوهه، وأن الإحساس الأدبي الذي يُعتمد عليه في هذه المعرفة قليل من يمتلكه، حتى من منتجي الخطاب الأدبي أنفسهم، فما بالك بمن ليس منهم! وفي ذلك يقول: **"إنَّ هذا الإحساسَ قليلٌ في الناس، حتى إنه ليكونُ أن يقعَ للرجل الشيءُ من هذه الفروقِ والوجوهِ في شِعْرٍيقوله أورسالةٍ يكتُبها، الموقعَ الحسَن. ثم لا يعلمُ أنه قد أحْسَنَ"** (الجرجاني، 1992، 549)، فإن كان منتجو الخطاب بهذه الحال ـ حسب رأيه ـ فكذلك متلقوه، لذلك كان تعليق الحكم على الشعور والإحساس أمر مُشْكلٌ لدى عبدالقاهر.

كما أدرك أن تخصيص الحكم الذوقي بأصحاب الذوق الصحيح والقرائح الصافية ـ كما قرر النقاد من قبل ـ أمر مُشكل أيضا؛ لأن بعضا ممن لا يملكون تلك الصفات يدَّعون أن أحكامهم صادرة عنها، **"وهم لا يَضعُون أنفُسَهم موضِعَ منَ يرى الرأيَ ويُفتي ويَقْضي، إلَاّ وعندَهم أنهم ممَّن صفَتْ قريحَتُه، وصحَّ ذوقُه، وتمَّتْ أداتُه. فإذا قلتَ لهم: إنكم قد أُتيتُمْ مِن أنفُسِكم، رَدُّوا عليكَ مثلَه، وقالوا: لا، بل قرائِحُنا أصحُّ، ونظرُنا أصْدَقُ، وحِسُّنا أَذْكى"** (الجرجاني، 1992، 550)، رغم أن المفهوم من كلامه السابق الإقرار بتعليق الأحكام على صحة الذوق وصفاء القريحة، مع قلة من يمتلكهما حقيقة، لأن تلك منزلة لا تتأتَّى إلا للمعدودين من أرباب البيان الذين لا يقتصر نقدهم على تمييز الخطأ مِن الصَّواب وعلى الفصل بينَ الإساءةِ والإحسان، بل هم يفاضِلون بينَ الإحسان والإحسان الآخر، ويَعْرِفون طبقاتِ المُحْسنين (الجرجاني، 1992، 37). وهو ما جعله يقرر أن الذوق والأثر النفسي ليسا تعليلا ناجعا للحكم النقدي على الخطاب الأدبي.

أما الأمر الآخر الذي انطلق عبدالقاهر منه في دراسته للخطاب الأدبي وكان له بالغ الأثر في تناوله قضية الذوق؛ فهو تبنيه منهجا في دراسته للخطاب الأدبي يقوم على ضرورة تعليل الأحكام النقدية، وتفسير الميزة البلاغية التي رأى أنها واضحة لدى ذوي الذوق من العلماء، ولكنها إن لم تجرِ مجرى القوانين التي يُرجَع إليها فتُستخرج منها علَل الاستحْسان والاستهْجان؛ فستظل وهما لا يعتمد على يقين (الجرجاني، 1991، 260). وهذا ما التزمه عبدالقاهر الجرجاني في تناوله للخطاب الأدبي، بل لقد تجاوز التعليل للظاهرة الأسلوبية إلى بيان أسباب وقوع العلة، من ذلك ما أخذه على الدارسين قبله من تعليلهم ظاهرة التقديم والتأخير بالعناية بالمقدم، وبأنَّ ذكْرَه أَهمُّ، اتباعا لما قاله سيبويه في باب تقديم المفعول على فاعله: "كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنِيانهم" (سيبويه، 2014، 1/ 34)، وهو ما مضى عليه أغلب الدارسين بعده.

فقد انتقد عبدالقاهر عملهم ذاك، فقال: **"وقد وَقعَ في ظنونِ الناسِ أَنَّه يكفي أنْ يقالَ: "إنه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذكْرَه أَهمُّ"، مِنْ غير أن يُذْكَر، مِنْ أين كانت تلك العنايةُ؟ وبمَ كانَ أهمَّ؟"** (الجرجاني، 1992، 108)، كما انتقد وقوف البلاغيين في باب الفصل والوصل على قولهم: إن الكلام قد قطع عما قبله واستأنف غيره (الجرجاني، 1992، 231)، مؤكدا أن الناقد يجب أن لا يهدأ فكره، ولا يكِلّ بحثُه في تتبع الظواهر الأسلوبية ودراستها **"واعلمْ أنك لا تَشْفي الغُلَّة ولا تنْتهي إلى ثلجِ اليقينِ، حتى تتجاوزَ حدَّ العلمِ بالشيء مجْملاً، إلى العِلْم به مفصَّلاً، وحتَّى لا يُقْنِعَك إلاّ النظرُ في زوايا هُ، والتَّغلغلُ في مكامنه، وحتى تكون كمَنْ تتَبَّع الماءَ حتى عرَفَ منْبَعَهَ"** (الجرجاني، 1992، 260)، لذلك كان لزاما على الناقد أن يتعمق في دراسته للخطاب بحثا وتحليلا، وأن لا يلقي الحكم النقدي دون تعليل يجرى مجرى القوانين، وألا يذكر ميزة بلاغية لظاهرة أسلوبية دون تسبيب تلك الميزة وتعليلها.

إن هذين المنطلقين اللذين ولج عبدالقاهر من خلالهما لدراسة الخطاب الأدبي جعلاه ينحا في قضية الذوق الأدبي مسلكا يختلف عن كثير من الدارسين قبله، إذ نادى بضرورة تعليل الأحكام النقدية، وعدم الركون إلى الذوق وميل النفس، قائلا: "**لا بدَّ لكلّ كلامٍ تستحسنُه، ولفظٍ تستجيدهُ، من أن يكونَ لاستحسانِك ذلك جهةٌ معلومةٌ وعلَّةٌ معقولةٌ وأن يكونَ لنا إلى العبارةِ عن ذاك سبيلٌ، وعلى صحةِ ما ادّعيناه من ذلك دليلٌ**" (الجرجاني، 1992، 41)، وهو بذلك يقرر أنه يجب عدم الاكتفاء بذكر الميزة في الخطاب الأدبي، بل لا بد من بيان جهتها والبحث عن علتها وإطالة النظر للتعرف عليها (الجرجاني، 1992، 292)، ولا بد من التعبير عن سبب الأثر النفسي للنص وإلا كانت تلك الأحكام الانطباعية مجرد ادعاء لا دليل عليه، يذهب بفوائد علم البلاغة ويظهر المحتج به في مظهر الجاهل الشاك، الذي لا يُقبل منه قول ولا تقوم له حجة على مخالفه (الجرجاني، 1992، 41 ـ 42).

ومع ذلك فهو يرى أن التصدي لهذا الأمر ليس بالشيء الهيّن، وأن صعوبته سبب عزوف كثير من الدارسين عنه، "**وإنَّه لَمَرامٌ صعْبٌ ومطْلَبٌ عسير، ولولا أَنه على ذلك، لما وجَدْت الناسَ بين مُنْكِرٍ له من أصله ومتحيل له على غيرِ وَجْهِهِ، ومعتقِدٍ أَنه بابٌ لا تقوى عليه العبارة، ولا يملك فيه إلّاَ الإشارةَ، وأنَّ طريقَ التعليم إليه مسدُودٌ، وبابَ التفهيم دَونَه مغْلقٌ**" (الجرجاني، 1992، 64 ـ 65)، وهو بذلك يُعَرّض بالقائلين إن بعض أحكام الذوق تدركها النفس ولا يمكن التعبير عنها (ما تحيط به المعرفة ولا تدركه الصفة)، وينتقد ما درج عليه النقاد من الوقوف عند منطقة الذوق غير المعلل (سليمان ، 1994، 28)، ويقرر أن فعلهم ذاك راجع لصعوبة التعليل، وحاجته لمهارات عالية قلّ من يمتلكها.

إن هذا الموقف النقدي الصارم يجعل من تناول الخطاب الأدبي ودراسته مهارة علمية، تنطلق من قواعد ثابتة، لا تحتكم للأثر النفسي الذي يحدثه الخطاب في متلقيه، بل تبحث عن سبب ذلك الأثر وعلته، وهو ما يطرح تساؤلا وجيها عن سبب نزوع عبدالقاهر هذا المنزع، ومخالفته فيه لكثير من الدارسين قبله كالقاضي الجرجاني والآمدي وابن سلّام.. وغيرهم، رغم أنهم جميعا يدورون في فلك صناعة الخطاب الأدبي، وهذا السؤال نجد عبدالقاهر يجيب عنه إجابة صريحة عندما بيّن فائدة تعليل الأحكام بقوله: "**ورأيتَ له أثراً في الدين عظيماً وفائدة جسيمة، ووجدْتَهُ سبباً إلى حَسْم كثيرٍ منَ الفساد فِيما يَعودُ إلى التنزيل وإصلاحِ أنواعٍ منَ الخَلل فيما يتعلقُ بالتأويل.....، وأن يسألك السائلُ عن حُجة يَلْقى بها الخصمَ في آية من كتاب الله تعالى، أو غيرِ ذلك، فلا ينصرفُ عنك بِمقْنَع**" (الجرجاني، 1992، 41 ـ 42)، فالسبب ديني في المقام الأول يتعلق بتلقي الخطاب القرآني وتأويله. فهو يرى أن التعويل على الذوق في دراسة الخطاب القرآني وبيان وجوه إعجازه يؤدي إلى فساد تلك الدراسة ووقوعها في خطأ يصرفها عن إصابة الحق. ولعله يقصد من ذلك التنبيه على أن ميول الدارسين ومشاعرهم ستكون متأثرة بتوجهاتهم ومعتقداتهم، وأن الاحتكام إلى الذوق سيؤدي إلى تباين كبير في نتائج تلك الدراسات، وهذا بلا شك سيلحق ضررا بدراسة الخطاب القرآني، لأنها تحيل على أمر مجهول لا يمكن قياسه.

وهذه الإجابة من عبدالقاهر عن سبب تشديده على وجوب أن تكون لكلّ خطابٍ نستحسنُه جهةٌ معلومةٌ وعلَّةٌ معقولةٌ؛ تجعلنا ندرك الفرق بينه وبين أولئك العلماء الذين رأوا الاكتفاء بحكم الذوق دون تعليل، فهم يدرسون الخطاب الشعري لا الخطاب القرآني الذي عني به عبدالقاهر، وجعل كتابه دلائل الإعجاز تقعيدا وتنظيرا علميا لطريقة دراسته، فالأمر بين الخطابين مختلف؛ لارتباط الخطاب القرآني بالجانب الديني، الذي يجب أن تكون الاجتهادات فيه محكومة بقواعد مضبوطة، كما أن هذه الإجابة تفضي بالدارس إلى سؤال آخر عن موقف علماء الإعجاز قبل عبدالقاهر من تلك القضية، إن كانوا مثله في القول بضرورة تعليل الأحكام، وعدم تعليقها بالذوق وحده؟

إن الموقف الوحيد لدى علماء الإعجاز الذي يبدو مشاكلا لموقف عبدالقاهر هو ما نجده عند أبي سليمان الخطَّابي (ت 388هـ)، ولكن لطبيعة رسالته الموجزة في إعجاز القرآن الكريم لم يكن تناوله لهذا الموضوع موسعا كما هو عند عبدالقاهر، إنما تناوله عند حديثه عن جهل بعض من يرون إعجاز القرآن راجعا لبلاغته؛ إذ تحدث عن قولهم بأن تفاضل أجناس الكلام تقع معرفته في نفوس العلماء عند سماعه، فيتميز في أفهامهم فاضل الكلام من مفضوله، وأن سبب التفاضل قد يخفى ولكن أثره يظهر في النفس، لأن العلة قد تكون خفية لا يمكن الوقوف عليها. وهو قول رفضه الخطَّابي وردَّه قائلا: "وهذا لا يُقْنِع في مثل هذا العلم، ولا يُشْفى من داءِ الجهل به، وإنما هو إشكال أَحيل به على إبهام" (الخطَّابي، 1976، 24 ـ 25). فالخطَّابي يرى القول بعدم التعليل مناف للعلمية، لأنه يحيل على ما لا يمكن إدراكه، وهذا هو الموقف الذي اتخذه عبدالقاهر من بعده.

ومع ذلك فإن عبدالقاهر لم يكن رفضه لأحكام الذوق غير المعلل رفضا للذوق وإنكارا للاعتداد به، أو رفضا لعدّه أداة من أدوات دراسة الخطاب الأدبي، فكثيرا ما نجده يحيل على ذوق المتلقي في إدراك مزية النظم، ومعرفة المعاني التي تحملها الألفاظ بعد انتظامها مع غيرها في أساليب لها دلالتها التي لا يؤديها سواها، وفي ذلك يقول: "**واعلمْ أنه لا يصادِفُ القولَ في هذا البابِ موقعاً من السامِعِ، ولا يَجدُ لديه قَبولاً، حتى يكونَ من أهلِ الذوقِ والمعرفةِ.....، فيجَدَ الأريحيَّة تارةً، ويعْرى منها أخرى، وحتى إذا عجَّبْتَه عَجِبَ، وإذا نَبَّهْتَه لموضع المزيةِ انْتَبَه**" (الجرجاني، 1992، 41)، فهو في هذا النص يرى أن إدراك دقائق النظم لا يتأتّى لكل متلق للخطاب، بل هو مختص بذوي الذوق والمعرفة، وهذا التخصيص امتداد لتقريره بتفاوت درجات المتلقين.

وكثيرا ما يحيل عبدالقاهر في إدراك لطائف البيان على فئة ذات ملَكَة نقدية خاصة، كقوله: "**وهذا موضعٌ في غاية اللُّطْفِ، لا يَبين إلا إذا كان المتصفِّح للكلام حسَّاساً، يعرف وَحْيَ طَبْع الشعر، وخفيَّ حركته التي هي كالخَلْسِ، وكَمَسْرى النّفْسِ في النّفْس**" (الجرجاني،

1991، 306)، بل عقد آخر فصل في دلائل الإعجاز لتقرير أن إدراك البلاغة يكون بالذوق وإحساس النّفْس (الجرجاني، 1992، 547 ـ 557)، وهو ما جعل أحد الدارسين يصف مشروع عبدالقاهر في دلائل الإعجاز بأنه "ابتدأ بنظرية فلسفية في اللغة ثم انتهى إلى الذوق الشخصي" (مندور، 2007، 165)، ولكن الأمر ليس كذلك؛ فقد كان موقفه من الذوق الشخصي واحدا من أول الكتاب لآخره، بل في كتابيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز) معا، فهو لم يتنكر للذوق لحظة، بل أنكر أن يركن الناقدُ في تعليل أحكامه إليه، أو بنائها عليه، وأوجب تفسيره والبحث عن أسبابه، أمّا ما قرره في الفصل الأخير من الدلائل فهو تأكيد لإشاراته السابقة حول مكانة الذوق وأهميته.

وإذا ما تتبعنا مواضع استشهاده بالذوق وحديثه عنه وجدناها تنقسم إلى قسمين، حيث جعل الذوق في القسم الأول شاهدا على صحة القاعدة ودليلا عليها، أما القسم الآخر فهو يذكر الأثر النفسي للخطاب مبينا علته، وباحثا عن سببه، محاولا وضع السبب موضع القاعدة التي يقاس عليها، فمن صور القسم الأول الذي استدل فيه بالذوق على صحة القاعدة قوله في باب الذِّكْر والحذف: **"والسببُ في ذلك أنك إذا حذَّفْتَ عن اسمٍ مُضافٍ، ثم أردْتَ أن تَذْكُر المضافَ إليهِ، فإن البلاغَة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضمره. تفسير هذا أنَّ الذي هوَ الحسَنُ الجميلُ أن تقولَ: "جاءني غلامُ زيدٍ وزيدٌ"، ويقبُحُ أن تقول: "جاءني غلامُ زيدٍ وهُو".... ليس بخفيٍّ على مَنْ لَهُ ذوقٌ أنه لو أتى موضعُ الظاهرِ في ذلك كله بالضمير.... لعُدِمَ حُسْنٌ ومزيةٌ لا خفاءَ بأمرِهما، ليس لأنَّ الشعرَ يَنكَسِرُ، ولكنْ تنكره النفس"** (الجرجاني، 1992، 555 ـ 556)، فجعل الأثر الذوقي شاهدا على القاعدة البلاغية.

ومن صوره أيضا قوله في باب (حدي الحقيقة والمجاز): **"و أنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصّة به، وذُقته بالحاسّة المهيَّأة لمعرفة طَعْمه، لم تشكَّ في أن الأمر على ما أشرتُ لك إليه، ويدلّ على أن المضاف قد وقع في المَنسَأة"** (الجرجاني، 1991، 356)، فهو يؤكد حكما سابقا حول مجيء المجاز العقلي عند حذف المضاف وتناسيه، المبني بدوره على الحذف، وطريقة التأكيد لديه هي الاعتماد على الذائقة الشعرية لدى المتلقي، وبهذا يتبين أنه كان في هذا القِسْم يستخدم الذوق شاهدا ودليلا على صحة القاعدة، وليس بديلا عنها.

أما تعليل الذوق وتفسير الأثر النفسي للخطاب؛ فلم يكن عبدالقاهر فيه منظّرا فحسب، بل كان مطبّقا لما قرره في هذا الشأن، لذلك كانت قوة التعليل الذوقي لديه من أبرز ما تميزت به كتبه عن كتب البلاغة التي أفادت منه (عباس، 2011، 436)، ومن صور تعليله الذوقي قوله في التقديم والتأخير: **"ولا تَزال تَرى شِعراً يروقُك مسْمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعُه، ثم تنظرُفتجدُ سببَ أَنْ راقكَ ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان"** (الجرجاني، 1992، 106)، وقوله: **"وهكذا إذا استقريت التشبيهات، وجدتَ التباعدُ بين الشيئين كلما كان أشدَّ، كانت إلى النفوس أعجب، وكانت النفوسُ لها أطرب، وكان مكانُها إلى أن تُحِدث الأريحيّة أقرب، وذلك أن موضعَ الاستحسان.... أنك ترى بها الشيئين مِثْلَيْن متباينين، ومؤتلفين مختلفين..."** (الجرجاني، 1991، 130)، حيث علل حسن التشبيه وأثره الكبير في نفس المتلقي بجمعه أعناق المتنافرات والمتباينات في رِبْقة واحدة.

وكذلك تعليله حسن الكناية وجمالها بالأثر النفسي الذي يجعل المتلقي يستحسن بسببه هذا الأسلوب، كتعليقه على الأسلوب الكنائي في بيت زيادٍ الأعجمِ:

إنَّ السَّماحَةَ والمُروءةَ والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحَشْرجِ

بقوله: "إنما راقَكَ بيتُ زياد، لأنه كنَّى عن إثباتِه السماحةَ والمروءةَ والندى كائنةً في الممدوحِ، بجعلها كائنةً في القبةِ المضروبةِ عليه" (الجرجاني، 1992، 308)، وكذلك تعليقه على قيمة التمثيل وحسنه في بيت القائل:

فأصبحتُ من لَيْلَى الغداةَ كقابضٍ على الماءِ خَانَتْهُ فُروجُ الأصابِعِ

حيث بيّن أن الأُنس الذي يجده المتلقي في هذا البيت ليس بسبب المعنى الذي طرقه الشاعر؛ فخيبة الظن بين شركاء الحب أمر معهود، ولكن الميزة وسبب الأنس فيه يرجعان إلى قوة التمثيل، التي اكتسبها الأسلوب من أمرين؛ أولهما: زوال غرابة حال المشبه بما قدم لها من حُجة، والثاني: زيادة التثبيت ببيان المقدار (الجرجاني، 1991، 124 ـ 125)، ومن صور تعليله للذوق والأثر النفسي للخطاب إرجاعه سبب الأريحية التي يجدها المتلقي في نفسه، والرَّوْنَق والطَّلاوة التي يلمسها في الخطاب الأدبي؛ لحسن النظم الذي اشتمل عليه ذلك الخطاب (الجرجاني، 1992، 58).

وهكذا كان تعامل عبدالقاهر مع قضية الذوق؛ إذ عدَّه أداة من أدوات الناقد، لا يمكن ولوج بعض النصوص إلا من خلالها، فكانت له بصمته في الموروث البلاغي والنقدي حين قرر أن الذوق لا يكفي وحده للحكم، بل لا بد من اعتماد الحكم على سبب معلوم وتعليل للذوق واضح، وقد كان لمنهجه في تعليل الذوق "أكبر الأثر في تقدم الدراسة البلاغية والنقدية" (سليمان، 1994، 32)؛ إذ انتقل بالدرس البلاغي والنقدي من الذاتية الانطباعية إلى الطرح العلمي الذي يسعى إلى تعليل الأحكام وتسبيبها.

إن ما قدمه عبدالقاهر من تفصيلات في قضية الذوق "يمثل نظرية جمالية ناضجة ذات أبعاد تطبيقية على صعيد النقد الجمالي" (سليمان، 1994، 43)، فقد جعل الأحكام الذوقية تمتح من مرجعية واقعية، لا تتأثر باختلاف الأنفس وأذواقها، وهذا لم يكن منه مجافاة للذوق واستبعادا لأثره، فقد استشهد في كثير من المواضع على صحة ما قرره من قواعد وأحكام بذائقة علماء الأدب حينا، وذائقة مخاطَبِه (المتلقي) أحيانا أخرى، وهو ما يجعل الباحث في منجز عبدالقاهر يقر أن الذوق كان إحدى المرجعيات التي أثرت في دراسته للخطاب الأدبي.

المبحث الرابع: الموازنة بين طرح الجرجانيين وموقفهما من مسائل الذوق الأدبي

من خلال هذا الاستعراض لأثر الذوق في منجز الجرجانيَّين يتبين أن الذوق لم يكن ترفا في الطرح البلاغي والنقدي لديهما، بل كان مرجعية مهمة أسهمت في تشكيل رؤيتهما لدراسة الخطاب الأدبي، وكان لها الأثر الواضح في منجزيهما. ورغم تباين اتجاهيهما في التعامل مع هذا المفهوم؛ فإن مواضع التقائهما حوله أكثر من مواضع اختلافهما، فقد استعمل كل منهما مصطلح الذوق وبعض المصطلحات الأخرى المرادفة له كالطبع والقريحة والأريحية للدلالة على الأثر النفسي الذي يحدثه الخطاب في متلقيه، وذلك لأنهما جميعا يقرَّان بأثر الخطاب في نفس المتلقي، ويعوّلان على هذا الأثر في دراسة الخطاب، وكان عبدالقاهر أكثر استعمالا لمصطلح الذوق من القاضي، وكان تصوره لمفهومه أوسع من تصور القاضي له.

كما نجدهما يتفقان في عَدِّ الذوق أداة يميز بها الناقد جيد الخطاب من رديئه، ويتفقان على أن الذوق المعتبر أثره في النقد هو ذوق ذوي الخبرة والدراية، وعلى أن متلقي الخطاب تختلف أذواقهم، وتتباين أحكامهم تبعا لذلك، وأن هذا الاختلاف يشكّل تحديا في الدرس النقدي، ومشكلة يواجهها الناقد عند اختلافه مع غيره من المتلقين، عندما يستحسنون ما استقبحه، أو يستقبحون ما استحسنه، لذلك سلك كل منهما طريقا لإيجاد حل لتلك المشكلة؛ فذهب القاضي إلى اعتماد الذوق المثقف، أي "أن الذي يحكم بجودة الشعر أو رداءته إنما هم النقاد الذي آتاهم الله ذوقا خاصا صقله التهذيب وغذَّته الدربة والحنكة" (طلب، 1985، 64) وهو رأي عدد من دارسي الأدب قبله.

ولكن عبدالقاهر أدرك أن هذا المذهب لا يقدم حلا جذريا للقضية، لأن كل واحد من الطرفين سيدعي أن ذوقه هو ذلك الذوق المثقف، ويظل الخلاف قائما بينهما دون فصل (الجرجاني، 1992، 42) لذلك ذهب عبدالقاهر في حل تلك المشكلة مذهبا مخالفا لما ذهب له القاضي، فنادى بضرورة تعليل الذوق، وجَعْل علة الحكم واضحة معروفة يقاس عليها، وهذا الموضع الأول من مسائل الذوق الأدبي الذي نجد الجرجانيين مختلفين فيه (الظهار، 1988، 4/ 1334).

أما الموضع الآخر لاختلافهما؛ ففي مسألة أن بعض أحكام الذوق لا يمكن تعليلها، وهو ما ذهب القاضي الجرجاني له، حيث رأى أن بعض وجوه الاستحسان ذوقية يقصر الكلام عن وصفها، وهو رأي مطروح من قبل في التراث النقدي، ولكن عبدالقاهر أنكره ولم يرتضه (سعد، 2002، 8)، وخالف منهجَ القاضي فيه تقعيدا وتطبيقا، فاجتهد كثيرا في تعليل الأحكام وتسبيبها، خلافا للقاضي الذي لم يأبه بذلك، وأرسل كثيرا من أحكامه الذوقية دون تعليل.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكننا القول إن قضية الذوق الأدبي في طرحي القاضي وعبدالقاهر الجرجانيّين تعد امتدادا لطرح علماء التراث البلاغي والنقدي قبلهما، فقد جعلا من الذوق الأدبي واحدا من معايير الحكم النقدي، وشرطا يجب توفره في متلقي الخطاب الأدبي.

وإن طرح كل منهما لمسألة الذوق الأدبي قد تأثر بنوعية الخطاب الذي يؤسس للتعاطي معه، ولهذا اختلفا في بعض المسائل الفنية المتعلقة بهذه القضية النقدية، وأبرز وجوه الاختلاف بينهما في هذا الموضوع أن عبدالقاهر قد أولى موضوع تعليل الأحكام الذوقية عناية كبيرة في طرحه وأكد ضرورة التزام الناقد والمؤول به، بوصفه جانبا مهما من جوانب الموضوعية النقدية، ويرجع ذلك لطبيعة طرحه الهادف لتأسيس علم يحتكم لمنطلقات ثابتة ومعايير علمية قابلة للتطبيق والقياس، ولن يكون له ذلك مع القبول بإطلاق الأحكام بناء على الذوق دون تعليل لها. وقد كان هذا الجانب موضع إخفاق في طرح القاضي الجرجاني؛ فلم يقل به تنظيرا، ولم يلتزمه في الجانب التطبيقي.

لقد كان عبدالقاهر الجرجاني يؤسس في منجزه لتأويل الخطاب القرآني الذي يجب على متعاطيه الحرص على تعليل أحكامه ليدفع عن نفسه نزعات الهوى والقول في كتاب الله دون علم، أما القاضي الجرجاني فقد كان معنيا بدراسة الخطاب الأدبي فحسب، ولهذا لم يحظ تعليل الأحكام الذوقية لديه بما حظي به لدى عبدالقاهر من عناية، لإدراكه أن المجال في هذا النوع من الخطاب يتسع لاختلاف الآراء وتعدد القراءات.

كما يمكننا القول إن البحث البلاغي والنقدي شهد في عصري القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني وعبدالقاهر الجرجاني (القرنين الرابع والخامس الهجريين) تطورا مستمرا في مناقشة المسائل والقضايا النقدية، وتطويرا في أدواته الإجرائية، وهو ما تنبئ به إضافات عبدالقاهر في قضية الذوق الأدبي مقارنة بما طرحه سابقه القاضي الجرجاني من مسائل، وبفضل هذا التطور انتقلت دراسة الخطاب الأدبي من الذاتية إلى الموضوعية، ومن الانطباعية إلى المنهجية العلمية.

المصادر:

- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، أسرار البلاغة، (ت. محمود محمد شاكر). جدة: دار المدني، (1991م).
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، دلائل الإعجاز، (ت. محمود محمد شاكر). جدة: دار المدني، (1992م)، ط.3.
- الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. علي محمد البجاوي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1966م).

المراجع:

- الآمدي، الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري (ت. السيد أحمد صقر). القاهرة: دار المعارف، (1997م)، ط4.
- الجمحي، محمد بن سلّام، طبقات فحول الشعراء (ت. محمود محمد شاكر)، جدة: دار المدني، (ت.د).
- الخطّابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، (ت. محمد خلف الله أحمد . محمد زغلول سلام). القاهرة: دار المعارف بمصر، (1976م)، ط3.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ت. أ. م. كاترمير)، بيروت: مكتبة لبنان، (1992م)، عن الطبعة الفرنسية 1858م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، (ت. عمر الطبّاع). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، (1999م).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، (ت. محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، (1998م).
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر الخوارزمي، مفتاح العلوم، (ت. نعيم زرزور)، بيروت: دار الكتب العلمية، (1987م)، ط2.
- ابن سنان الخفاجي، عبدالله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، بيروت: دار الكتب العلمية، (1982م).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (ت. عبدالسلام هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي، (2014م)، ط5.
- الشايب، أحمد، أصول النقد الأدبي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (1994م)، ط 10.
- صليبا، جميل، المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، (1982م).
- ابن طباطبا العلوي، محمد بن أحمد بن محمد، عيار الشعر، (ت. المانع). الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، (1985م).
- عباس، إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب . نقد الشعر من القرن الثاني إلى القرن الثامن الهجري. عمَّان: دار الشروق، (2011م)، الإصدار5.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (ت. محمد نعيم العرقسُوسي). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، (2005م)، ط8.
- مطلوب، أحمد، معجم النقد العربي القديم. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام . دار الشؤون الثقافية العامة، (1989م).
- مندور، محمد، في الميزان الجديد. القاهرة: مؤسسة هنداوي، (2007م).
- مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (1996م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، (1994م)، ط3.

الرسائل الجامعية:

- سليمان، إبراهيم أحمد حسن، مفهوم الذوق في البلاغة العربية من عبدالقاهر الجرجاني إلى السكاكي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عَمّان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، (1994م).
- الظهار، نجاح أحمد، الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر . توثيق وتحليل ونقد، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية . فرع الأدب، (1988م).

المجلات العلمية:

- خروبي، ي.، أسس الفكر النقدي وقيمه في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني، الجزائر . ورقلة: مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرباح، عدد5، ديسمبر (2013م).
- الخزعلي، م. م.، جماليات الذوق: الظرف والرونق عند الكسندر بوب والقاضي الجرجاني، الأردن: مجلة المنارة للبحوث والدراسات (جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي)، مج18، ع4، (2011م).
- أبو الرب: ح.، القيمة النقدية لكتاب الجرجاني "الوساطة بين المتنبي وخصومه"، فلسطين . نابلس: مجلة جامعة النجاح للأبحاث . العلوم الإنسانية، مج٢١، ع2، (2007م).
- سعد، م. ت.، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبدالقاهر الجرجاني، مصر . المنوفية: مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر الشريف . المنوفية، عدد 21، (2002م)،
- طلب، ع. م.، القاضي الجرجاني الشاعر الناقد، مصر . أسيوط: مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بأسيوط، عدد5، (1985م).
- عطية، م. م.، من قضايا نقد الشعر بين الآمدي في الموازنة والقاضي الجرجاني في الوساطة، مصر . الإسكندرية: حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج2، ع24، (2008م).
- أبو علي، ن. خ. والحلفي، م. م.، الذوق النقدي والنقد الانطباعي بين النقد القديم والنقد الحديث. فلسطين . غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية (الجامعة الإسلامية بغزة - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا)، مج26، ع1، (2018م).